

سلطنة عمان لا تنتظر دعماً خليجياً لتخفيف أزماتها الاقتصادية

مواقف مسقط البعيدة عن جيرانها تقلل فرص معالجة أزماتها



اقتصاد يدور في دوامة الأزمات

وكانت السلطنة التي تعاني من ضائقة مالية، بطيئة في تنفيذ الإصلاحات بعد انحدار أسعار النفط في منتصف عام 2014. وتزايد إقبالها على الاقتراض خلال السنوات الأربع الماضية.

وكانت وكالة موديز للتصنيف الائتماني قد خفضت التصنيف الائتماني لسلطنة عمان في مارس الماضي إلى درجة "بي.بي.إي.1" عالية المخاطر، لتلتحق بوكالتى فيتش وستاندر أند بورز، اللتين سبق وأن خفضت الوكالة تصنيفهما أيضاً.

كما أعطتها نظرة مستقبلية سلبية بسبب استبعاد إمكانية تحسين التوازنات المالية، الأمر الذي يرفع تكلفة اقتراضها من أسواق المال العالمية ويقلص قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية.

الخليجية، حيث لم تفرض حتى الآن ضريبة القيمة المضافة، التي طبقتها السعودية والإمارات منذ أكثر من عام، والتحققت بهما البحرين مطلع العام الحالي.



ويرى محللون أن التوازنات المالية لعمان لا تستطيع أن تبقى معزلة عن السياق الإقليمي، وقد تواجه خيارات مالية صعبة في ظل مناخ عالمي يميل إلى تعزيز التحالفات السياسية والاقتصادية.

اقتراضها والمراهنة على فك ارتباط عملتها بالدولار.

وخرجت البحرين من الأزمة بفضل حزمة مساعدات من السعودية والإمارات والكويت، كانت مشروطة بتنفيذ إصلاحات مالية وضريبية واسعة بينها تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وقد نفذت بالفعل إصلاحات هيكلية واسعة واستعادت ثقة الكثير من الأسواق.

ويستبعد المراقبون أن تجد مسقط حبل إنقاذ مماثل بسبب مواقفها البعيدة عن جيرانها الخليجيين خاصة في ما يتعلق بالقضايا الساخنة مثل حرب اليمن والموقف من السياسات الإيرانية المزعجة لاستقرار المنطقة إضافة إلى الأزمة مع قطر.

كما أنها تنأى بنفسها حتى عن تطبيق السياسات الاقتصادية

جاء إعلان سلطنة عمان أنها لا تنتظر دعماً اقتصادياً من دول الخليج، ليؤكد تداعيات ابتعاد أجندتها السياسية عن مواقف أكبر جيرانها الخليجيين، خاصة في ما يتعلق بأزمة اليمن والتوتر مع إيران. وتزامن ذلك مع إعلان مسقط عن خفض مقلق في توقعات النمو الاقتصادي.

لندن - عبرت الحكومة العمانية بطريقة دبلوماسية عن ياسها من الحصول على دعم خليجي لتخفيف أزماتها الاقتصادية، بتأكيد عدم وجود أي محادثات مع دول الخليج للحصول على مساعدات في وقت تراجع فيه توقعات النمو الاقتصادي.

وقال الرئيس التنفيذي للبنك المركزي طاهر العمري للصحافيين على هامش مؤتمر مالي في الكويت إنه ليس هناك أي مباحثات مع دول الخليج "ليس من جانبنا. لم نناقش أي شيء".

وتعاني سلطنة عمان من دوامة أزمات اقتصادية وصعوبات في تنفيذ الإصلاحات في ظل تراجع مواردها المالية بسبب تراجع أسعار النفط منذ منتصف عام 2014.

وتبدو الأزمات مرشحة للتفاقم بعد أن أعلن البنك المركزي هذا الأسبوع عن خفض كبير في توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ليضعها عند 1.1 بالمئة، انخفاضاً من تقديرات سابقة عند 2.2 بالمئة.

ولا تزال مسقط قادرة على الوصول إلى الأسواق المالية، حيث اقتترضت في وقت سابق من العام الحالي 3 مليارات دولار من خلال إصدار سندات سيادية، لكنها تعاني من ارتفاع تكاليف الاقتراض.

وتصنف وكالات التصنيف الائتماني ديون سلطنة عمان السيادية في درجة عالية المخاطر، الأمر الذي يعكس في ارتفاع أسعار الفائدة التي يطالب بها المقرضون الدوليون، والتي وصلت إلى مستويات حرجة.

وجاؤ الرئيس التنفيذي للبنك المركزي التقليل من حجم المخاوف بالقول إن العجز المالي يتراجع بفضل كبح الإنفاق. وأكد أن مسقط حققت سيطرة بدرجة ما على الإنفاق وأنها حصلت على بعض الأموال من الضرائب غير المباشرة.

وأكد التزام سلطنة عمان بربط الريال بالدولار، قائلاً إن ذلك يحقق الاستقرار وإنه "لا توجد خطط لتغيير السياسة النقدية في ما يتعلق بسعر الصرف. نعتقد أن بإمكاننا دعمه".

ويقول محللون إن أسواق المال العالمية تخشى من تعرض سلطنة عمان لأزمة مشابهة للتي واجهتها البحرين في العام الماضي، حين ارتفعت تكلفة

الأردن يتحدى البطالة بمبادرة للتشغيل الذاتي

المركزي يطلق برنامج «انهض» لتمويل المشاريع الناشئة

دفعت مؤشرات ضعف سوق العمل، الحكومة الأردنية إلى إطلاق مبادرة لدعم نموذج التشغيل الذاتي تركز على فتح أبواب التمويل لأصحاب المشاريع الناشئة في إطار برنامج "انهض" في محاولة لمواجهة تحديات البطالة المرتفعة في صفوف الشباب.

عمان - تلقى سوق العمل الأردني دعماً كبيراً من السلطات التي تسعى إلى مواجهة تحديات معدلات البطالة من بوابة تحفيز المبادرات الخاصة.

وتسعى الحكومة لتعزيز نموذج التشغيل الذاتي من خلال تقديم حزمة من الحوافز السخية للشباب لتنفيذ مشروعاتهم على أرض الواقع، وسط اتساع تفاول الأوساط الاقتصادية بتحقيق أهداف هذه الخطة سريعاً.

وفي أحدث تحرك صوب تحقيق هذا الهدف الطموح، أعطى البنك المركزي الضوء الأخضر لكافة بنوك البلاد لتمويل المشاريع الخاصة ضمن برنامج "انهض". وحدد المركزي فترة ثلاث سنوات لتقديم التمويلات اللازمة لرواد الأعمال وممن لديهم مبادرات خاصة، تنتهي في سبتمبر 2022.

وتستهدف الحكومة القطاعات التكنولوجية والإنتاجية والخدمية والتقنية، التي تحقق مصادر دخل مستدامة وتوفر فرص عمل جديدة وتساعد على تعزيز مؤشرات النمو الضعيفة.

وتشير بيانات نشرتها دائرة الإحصاءات العامة مطلع سبتمبر الجاري إلى أن نسبة البطالة ارتفعت لتصل إلى نحو 19.2 بالمئة بنهاية النصف الأول من هذا العام، مقارنة مع 18.4 بالمئة في الفترة ذاتها قبل عام. وتعد هذه النسبة الأعلى منذ قرابة العامين حينما بلغت مستويات البطالة حاجز 15.8 بالمئة في الربع الثالث من العام 2017.

البنك الدولي حذر مرارا من تدهور الثقة بين الشباب والحكومة الأردنية بسبب عدم قدرتها على توفير فرص العمل

وكان البنك الدولي قد حذر في السنوات الأخيرة، من تدهور الثقة بين الشباب والحكومة في الأردن، بسبب عدم توفر فرص العمل وتدني نوعية الخدمات.

وتلقى هذه الأوضاع الصعبة بظلال قاتمة على حياة المواطنين، الذين يبحثون بدورهم عن حل يوفّر لهم كرامة العيش، فيما تحاصرهم ضغوط البطالة والضرائب وارتفاع الأسعار.

ومارس صندوق النقد الدولي ضغوطاً على عمان للإسراع في تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه وخاصة ضريبة الدخل ومعالجة ارتفاع معدل البطالة وخفض الدين العام.

وتعاني البلاد، التي تستورد أكثر من 90 بالمئة من حاجاتها من الطاقة من الخارج، ظروفًا اقتصادية صعبة وديونًا، كما أنها تأثرت كثيراً بالأزمات المستمرة في كل من العراق وسوريا ولاسيما أزمة اللاجئين.

ويؤكد خبراء أن حدة التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني منذ مطلع العام الماضي لم تتراجع حتى اليوم، وهو ما يندرج بالمزيد من المتاعب خلال الفترة المقبلة في بلد يعتمد على المساعدات الدولية بشكل كبير.

كما حذر اقتصاديون مرارا من تبعات عودة أعداد كبيرة من الأردنيين ستوظف عليه أسعار فائدة تتراوح بين 3.5 و4.5 بالمئة سنوياً، سبع سنوات من ضمنها فترة إهمال لعام واحد كحد أقصى. ويمكن للمؤهلين أن يقدموا للاستفادة من البرنامج، الذي يشمل



لا وظائف في إدارات الدولة

بيروت تحاول تبديد مخاوف شحة الدولار

وقام وزير المالية الأربعة الماضي المخاوف من انجرار البلاد لحافة الإفلاس مع تسجيل مستويات صاعدة للنمو واحتمال اللجوء مرة أخرى إلى الاستدانة من الأسواق الدولية.



وقال حينها إن "النمو عاد إلى الصفر في لم يكن سلبياً، وهذا ما زاد الضغط على مصرف لبنان المركزي بتأمين العملات الصعبة، فضلاً عن تراكم العجز أثر على الاستهلاك وزاد من الركود الاقتصادي".

ورغم ذلك كله، تصر السلطات على أنها قادرة على الالتزام بسداد جميع ديون البلاد بجميع العملات مهما كلفها ذلك من مخاطر.

ويثبت المركزي سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار منذ عام 1997، عند 1507.5 ليرة لبنانية للدولار الواحد.

ويقتل كاهل الدولة دين عام من أعلى المعدلات في العالم عند 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، وهو ما أجبر الحكومة على إعلان حالة طوارئ اقتصادية في محاولة للسيطرة على مآليتها العامة.

وفي انعكاس لضغوط متزايدة على المالية العامة للبنان، خفضت وكالة فيتش مؤخرًا تصنيفها للدين السيادي للبلاد إلى عالي المخاطر.

وفي مقابل ذلك، أبقّت ستاندر أند بورز غلوبال تصنيفها الائتماني عند بي/بي سالب، لكنها حذرت من احتمال خفضه، مؤكدة أنها تعتبر أن احتياطات النقد الأجنبي التي تتجاوز 38 مليار دولار، كافية لخدمة دين الحكومة "في الأجل القصير".

وأدى ركود الاقتصاد المحلي وتباطؤ اللبنانيين بالخارج في ضخ الدولارات إلى تراجع احتياطات مصرف لبنان المركزي من النقد الأجنبي، وهو ما جعل من الصعب على الشركات شراء الدولارات الذي تحتاجها من البنوك.

وقال سلامة، في مؤتمر صحافي بالعاصمة بيروت، إن "البنوك تلبى حاجات المواطنين من الدولار، وما يهمنها هو السيولة بالدولار الموجودة في القطاع المصرفي، وهي متوفرة".

ويبدو أن القبول المالية هي أحد الأسباب الرئيسية لأزمة شحة السيولة من السوق المحلية، فالليرة مربوطة عند مستواها الحالي مقابل الدولار الأميركي منذ أكثر من عقدين. وكانت الحكومة قد تعهدت مرارا بالإبقاء عليها كما هي لأنها تريد تجنب خفض لقيمة العملة قد يلحق ضرراً بمدخرات الناس والقدرة على الإنفاق.

بيروت - حاول حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة أمس بعث رسائل طمأنينة وتبديد المخاوف بان الدولار متوفر في السوق المحلية والجهاز المصرفي.

ويأتي ذلك الإعلان بعد أيام قليلة من معلومات انتشرت في السوق المحلية بشأن تذبذب في وفرة النقد الأجنبي لدى بعض القطاعات الاقتصادية في البلاد.

وتسبب فقدان السيولة النقدية في دخول قطاع الوقود في إضراب بسبب تعثر حصول الشركات على الدولار بالسعر الرسمي، إلى جانب تعطل مصالح شركات أخرى عجزت عن تأمين الأموال المخصصة لدفعات توريد مواد أولية من الخارج.

ولا تزال البنوك في لبنان تباع الدولارات بسعر الصرف الرسمي، لكن أصحاب بعض الشركات يقولون إنهم لا يستطيعون الحصول على كميات الدولارات التي يحتاجونها.